دور الجامعات في رسم سياسة أستثمارية تنسجم مع البرنامج الحكومي (2018-2022) في العراق

The role of universities in investment policy consistent with the Government program 2018-2022 in Iraq

م.د. عفيفة بجاي شوكت م.د. اقبال هاشم
كلية الادارة والاقتصاد -الجامعة المستنصرية

المستخلص

ان وضع سياسة استثمارية قادرة على حل الازمات الاقتصادية المتعددة في العراق يتطلب حشد وتوحيد الجهود لعدة مؤسسات لاخراج العراق من وضعه الاقتصادي الحرج , فنلاحظ ركود معظم القطاعات الاقتصادية خاصة الانتاجية غير النفطية كالزراعة والصناعة التحويلية وارتفاع معدلات البطالة , فضلا عن تدهور البنى التحتية وقطاع الخدمات الاساسية وظهور الازمات الازمة تلو الاخرى في مختلف المحافظات , وبناءا على ذلك لابد من العمل الجاد والمتواصل لحل او (لتخفيف) تلك الازمات . وفي هذا البحث سيتم تسليط الضوء على السياسة الاستثمارية في العراق وعلى امكانات الجامعة في وضع رؤى وسياسات استثمارية ناجعة تتقارب مع الرؤية الاصلاحية الاقتصادية للبرنامج الحكومي للمدة 2018-2022 , والتي يمكنها رسم الخطوات التي تساعد البلد من الخروج من الركود الى الانتعاش الاقتصادي

Abstract

investment policy able to resolve economic crises in Iraq requires mobilizing and uniting efforts of several institutions to eject Iraq from critical economic status, note the stagnation of most cat Special non-oil productive economic sectors such as agriculture, manufacturing industry and high unemployment, as well as the deterioration of infrastructure and basic services and the emergence of crisis after crisis in different provinces, so you must work hard and continuously solve or (to reduce) those The crises. In this research will highlight the investment policy in Iraq and the potential of the University in developing effective investment policies and visions are converging with the vision of economic reform for the Government program for 2018-2022, which can draw the steps which will help the country to emerge from recession Economic recovery

المقدمة

تعد الجامعة اهم ركائز التقدم الاقتصادي والتنمية الشاملة وعلى هذا الاساس فدورها ومسؤوليتها تكون اكبر في البلدان النامية، وفي العراق لابد ان يكون للجامعة دورا مهما في البلد لايقتصر على التدريس في الدراسات الاولية والعليا، كونها تمثل المركز الاساسي للبحوث العلمية في شتى المجالات ولاقامة الدورات التدريبية وورش العمل والمؤتمرات والندوات ، بل يجب ان يتعدى دورها الى دور فاعل في تحديد ورسم السياسات والخطط المستقبلية والاخذ بنظر الاعتبار الاراء والافكار المستوحاة من اساتذتها وباحثيها وتقديم الاستشارات والدراسات للمؤسسات العامة والخاصة، ويتحقق الاثر المباشر لتدخل الجامعة في عملية النمو والتنمية من خلال تحسين المهارات والقدرات الانتاجية والذهنية للموارد البشرية وتطوير نخبة من الباحثين القادرين على رسم الخطط المستقبلية في مختلف المجالات

اهمية البحث

تأتي اهمية البحث من خلال تسليط الضوء على الدور الفاعل للجامعة للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتحقيق التطور والتنمية في كافة القطاعات الاقتصادية واعتبارها رقما صعبا ومهما في تحقيق متطلبات البرنامج الحكومي للمدة 2018-2022

مشكلة البحث

في ظل الازمة الاقتصادية التي يمر بها العراق يمكن القول ان الحكومة غير قادرة على تلبية متطلبات الجامعة المادية وغير المادية لتمكينها من اداء دورها بشكل متكامل لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية من خلال الخطط والدراسات الاقتصادية وبالاخص فيما يتعلق بالمجال الاستثماري

فرضية البحث

يستند البحث الى فرضية مفادها ان الجامعة لها قدرة على رسم سياسة استثمارية ملائمة للبيئة الاستثمارية وقادرة على تحقيق التنمية الشاملة في العراق بشرط توفر دعم الدولة المادي والمعنوي

هدف البحث

يهدف البحث الى بيان دور وامكانية الجامعة في تحقيق التنمية من خلال تدخلها في رسم وتحديد السياسة الاستثمارية مستخدمة في ذلك الياتها المتعددة سواء البحوث العلمية او المؤتمرات والندوات او الدورات التدريبية او من خلال ماتقدمه من استشارات في هذا المجال

هيكلية البحث

يتكون البحث من محورين رئيسيين يتمثلان بالمبحث الاول الذي يتناول السياسة الاستثمارية في العراق –الواقع والتحديات وتتكون من ثلاثة مطالب الاول تناول البيئة الاستثمارية والثاني قانون الاستثمار والثالث التحديات التي تواجه السياسة الاستثمارية في العراق، اما المبحث الثاني الذي يتناول سبل تعزيز امكانات الجامعة لرسم السياسة الاستثمارية الملائمة للبرنامج الحكومي ويتضمن اربعة مطالب الاول تناول متطلبات السياسة الاستثمارية وفقا لرؤية البرنامج الحكومي والمطلب الثاني فرص الاستثمار المتاحة وفقا للاستثمار الحكومي والمطلب الثالث اليات الجامعة للمساهمة في رسم السياسة الاستثمارية والمطلب الرابع المعوقات التي تحد من مساهمة الجامعات في تطوير السياسة الاستثمارية.

المبحث الاول-السياسة الاستثمارية في العراق – الواقع والتحديات

يتعلق مفهوم السياسة الاستثمارية بقوانين وانظمة وممارسات البلد التي تمكن او تثبط الاستثمار بشكل مباشر وتعزز المنفعة العامة من الاستثمار [1]. ولتوضيح مفهوم السياسة الاستثمارية لابد لنا من التطرق الى موضوع البيئة الاستثمارية والقوانين والتشريعات للاستثمار والتحديات.

المطلب الاول:- البيئة الاستثمارية

اولا" : مفهوم البيئة الاستثمارية:-

تعرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار البيئة الاستثمارية "the investment environment" بأنها البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الموازنة العامة يقابله عجز غير مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى به وبيئة سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري[2].

في ضوء ماتقدم يتبين بأن مفهوم البيئة الاستثمارية يتضمن مجموعة العوامل الجاذبة او الطاردة للاستثمار ومن خلال هذه العوامل يمكن تصنيف البيئة الاستثمارية الى بيئة جاذبة للاستثمار (تمكن الاستثمار) واخرى طاردة له (تثبط الاستثمار) وحتى

نتمكن من تحديد نوعية البيئة الاستثمارية في العراق بكونها بيئة جاذبة أم طاردة للاستثمار لابد لنا من بيان خصائص البيئة الاستثمارية في العراق.

ثانيا": خصائص البيئة الاستثمارية في العراق:-

تتميز البيئة الاستثمارية في العراق بمجموعة خصائص لها أثرا واضحا على النشاط الاستثماري للمستثمر المحلي أو الاجنبي تأثيرا" ايجابيا" أو سلبيا" ويمكن تلخيص تلك الخصائص بمايأتي:-

1 :- عدد السكان ومعدلات نموه :-

ان ازدياد عدد السكان يؤدي الى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات وهذا يؤدي الى زيادة الطلب الاستثماري وتزداد الحاجة الى الاستثمارات مما يعطي مؤشرا" أو تأثيرا" ايجابيا" على البيئة الاستثمارية . وهذا مما يبدو واضحا" من الجدول (1) الذي يبين معدلات النمو الايجابية المرتفعة للسكان في العراق والتي تجاوزت(2.6%) لجميع سنوات البحث باستثناء سنة 2015 فقد سجلت معدل نموسنوي يقدرب(0.33%). كما ويذكر بأن الموارد البشرية تساهم في توفير الايدي العاملة وبأجور رخيصة ممايانتج عنه خفض التكاليف لاسيما الصناعات كثيفة العمل والتي لاتستلزم مهارات عالية [3] مما يساهم في جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية . وهذا يبدو واضحا" من الجدول المذكور أنفا" حيث ارتفاع نسبة السكان من فئة الاعمار (49-15) القادرين على الخوض في سوق العمل, اي النشيطين اقتصاديا" والذين يشكلون نصف السكان في العراق.

مما تقدم يتوضح ان العراق يتمتع بموارد بشرية ذات مؤهلات كمية ونوعية يمكن الاستفادة منها في تطوير العملية الانتاجية في قطاعات الاقتصاد الوطني كافة وبما يخدم عملية التنويع الاقتصادي من جهة والتنمية من جهة اخرى.

الجدول (1) يبين عدد السكان ومعدلات نموه ونسبة السكان النشطين اقتصاديا" للسنوات (2018 – 2009)

السنة	عددالسكان (نسمة)	معدل النمو السنوي %	عدد النشطين اقتصاديا"(49-15)سنة	نسبة النشطين اقتصاديا" % (**)
2009	31664466	-	15625838	49.35
2012	34207248	-	17129397	50.075
2013	35095772	2.6	17633090	50.243
2015	35212600	0.33	18129605	51.486
2016	36169123	2.72	17818561	49.265
2017	37139519	2.76	18296653	49.265
*2018	38124182	2.65	18781715	49.265

المصدر:-وزارة التخطيط,الجهاز المركزي للاحصاء,المجموعة الاحصائية السنوية ,2017

*تنبؤات عدد السكان

** من احتساب الباحث

2:- وفرة الموارد الطبيعية المتاحة:-

تعد وفرة الموارد الطبيعية من اهم العناصر التي تساهم في جذب الاستثمار. فالعراق يمتلك مساحات واسعة من الاراضي تقدر ب (174.4) مليون دونم مقسمة مابين اراضي صالحة للزراعة واخرى صحراوية وجبلية وسطوح مائية وغيرها(انظر الجدول رقم (2)) ,فأضافة الى كون (27.5%) من الاراضي صالحة للزراعة فان المجاميع الاخرى تحتوي في باطنها على اهم الموارد الطبيعية منها ماهو مستغل ومنها ماهو غير مستغل ومن اهم تلك الثروات هو النفط اذ يقدر الاحتياطي النفطي حسب تقديرات منظمة الاوبك في نهاية عام 2010 بحدود (143.1) مليار برميل ويمثل (11.61%) من الاحتياطي العالمي وبذلك يقع في المرتبة الثالثة بعد السعودية وايران ضمن التسلسل العالمي للاحتياطات النفطية [4].

ويقدر المختصين في المجال النفطي الاحتياطات النفطية المحتملة حوالي (400) مليار برميل مما يجعل العراق الدولة الاولى وبنسبة (21%) من الاحتياطي العالمي [5] .

وبالنسبة للغاز الطبيعي فقد قدر الاحتياطي المؤكد منه وفقا" لتقديرات اوابك ب(3158)مليار متر مكعب وبنسبة (1.65%) من مجموع الاحتياطي العالمي المؤكد اذ يقع العراق في المرتبة التاسعة من ترتيب الدول الاكثر امتلاكا" لاحتياطات الغاز الطبيعي [6] فضلا" عن ذلك تنتشر في العراق كمات هائلة من الكبريت الخام والفوسفات ومعادن اخرى فيبلغ احتياطي العراق من الفوسفات (10) بليون طن ويعد ثاني اكبر احتياطي في العالم , فضلا" عن الكبريت المقدر ب(600) مليون طن ويعد العراق صاحب الاحتياطي الاول في العالم [7] .

الجدول (2) يبين استخدام الاراضي في العراق

نوع الارض	المساحة مليون دونم	النسبة المئوية %
مجموع الاراضي الصالحة للزراعة	48.0	27.5
مراعي طبيعية	16.0	9.2
غابات طبيعية	7.0	4.0
جبلية جرداء	1.7	1.0
صحراوية بادية	54.0	31.0
سطوح مائية واراضي سكنية	47.7	27.3
الاجمالي	174.4	100.0

المصدر :-وزارة التخطيط,الجهاز المركزي للاحصاءوالمجموعة الاحصائية السنوية, 2016

3 :- البنية التحتية وقطاع الخدمات:-

ان توفر البنية التحتية وقطاع خدمي ذو نوعية جيدة هو شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل انه يعد احد الشروط المسبقة الرئيسية لتمكين البلدان النامية من التعجيل بوتيرة تنميتها فمنذ بداية عقد التسعينات يعاني قطاع الكهرباء من نقص شديد في انتاج الطاقة الكهربائية وتدني في اداء منظومات النقل والتوزيع وان مشكلة انقطاع الطاقة الكهربائية تعرقل مشاريع الانتاج وتشغيل اليد العاملة وتزيد من الطلب على المشتقات النفطية فتحدث اختناقات حدة مسببة ارتفاعا" في معدل التضخم وعجزا" اكبر للمواطن عن سد الحاجات الاساسية [8] , اما شبكة النقل والاتصالات فانها تعاني من عدة مشاكل في جميع المحافظات وبلاشك ان مثل هذه المشاكل تعرقل مشاريع الانتاج وتسبب ارتفاعا" في التكاليف

ان سنوات من الازمات وصيانة مؤجلة وادارة فنية ضعيفة واهمال عام نتج عنه تدهور كبير في البنية التحتية اذ ان غالبية الافراد في العراق لايحصلون على الخدمات الاساسية ويلجأون الى بدائل ذات تكلفة عالية كالحصول على المياه والكهرباء [9] .

والجدير بالذكر ان اعادة تأهيل وتشغيل البنية التحتية سوف يساعد في تحسين الخدمات للقطاعات المختلفة كما سيزيد من قدرتها التنافسية ويجلب المزيد من استثمارات القطاع الخاص , وتبقى عملية تحسين البيئة الاستثمارية في العراق مرهونة بالارادة السياسية والتي من شأنها تهيئة الاجواء الملائمة لجذب وتشجيع الاستثمار , فكما هو معلوم ان الاستثمار يتدفق باتجاه البلدان التي تتمتع بمزايا تمكن المستثمر من زيادة ارباحه ولاشك ان العراق يتمتع بجملة من المزايا التي تعد فرص استثمارية , فالمستثمر قد يجد ضالته في العراق لما يتوافر من فرص استثمارية خاصة امام المستثمر الاجنبي . ولابد لنا من الاشارة الى ان مدى توافر البنية التحتية الجيدة في مختلف المناطق من البلد من شأنها تقليل المسافات وبالتالي ادماج الاسواق الوطنية مع بعضها من ناحية ومن ناحية اخرى ادماجها بالسوق العالمية [10]

يمكن القول ان البنية التحتية في العراق عكست اتجاهين متعاكسين فكونها بنية هشة تؤدي الى ارتفاع التكاليف وبالتالي انخفاض الربحية للمشاريع وهذا يشكل بحد ذاته عنصرا" طاردا" للاستثمار , ومن جهة اخرى تمثل فرصة استثمارية خاصة" للمستثمر الاجنبي . وبالتالي من خلال البنية التحتية ممكن جذب الاستثمار الاجنبي.

وفي رأينا يمكن اعتبار البنية التحتية في العراق عنصرا" طاردا" اكثر منه جاذبا" خاصة للاستثمار المحلي. لان الاستثمار في البنية التحتية يحتاج الى امكانات كبيرة تفوق قدرة المستثمر المحلي [11] .

4 :- الناتج المحلي الاجمالي :-

يعد الناتج المحلي الاجمالي من اهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن النشاط الاقتصادي للبلد والجدول (3) يبين نسب مساهمة القطاعات السلعية الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي للسنوات (2009-2016) نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي فقد وصلت في سنة 2016 الى (60.81%) , وعلى العكس كانت مساهمة كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي متدنية جدا" طيلة المدة المذكورة اعلاه , فقد وصلت تلك النسبة للقطاعين المشار اليهما في سنة 2016 الى (2.31%) و(0.83%) لقطاع الزراعة والصناعة التحويلية على التوالي .

ان التدهور الذي اصاب قطاع الزراعة كان نتيجة تداعيات الظروف التي مر بها العراق والعمليات العسكرية التي ادت الى تدمير معظم البنى التحتية لهذا القطاع الحيوي , اضف الى ذلك الاهمال الكبير الذي اصاب مشاريع الري والبزل الامر الذي ادى الى صعوبات وتحديات باتت تهدد مستقبل الزراعة في العراق [12]

وفيما يخص مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي فهي لاتنسجم واهميته الاقتصادية فالاختلالات الهيكلية التي اصابت المفاصل الرئيسية لقطاع الصناعة التحويلية ادت الى ان تكون مؤشرات مساهمته في الاقتصاد ليست بالمستوى المطلوب للسنوات المذكورة وبذلك يعد العراق من البلدان الاقل نموا" في العالم [13].

كما هو معلوم ان الاقتصاد العراقي اقتصادا" ريعيا" يعتمد في حركته على النفط او على صادرات النفط الخام ان صح التعبير وان عوائد الصادرات تعمل كمحرك للنمو الاقتصادي وكلما ازدادت هذه العوائد ازداد الناتج المحلي الاجمالي اي ان الصادرات الخام تقود عملية النمو الاقتصادي وهذا الامر غير مجد بالنسبة للنظرية الاقتصادية لان الاعتماد على الصادرات الخام يجعل من الاقتصاد معرض للازمات بسبب تقلب اسعار هذه السلع في الاسواق العالمية [14] .

جدول (3) نسب مساهمة * القطاعات السلعية في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (2007=100) للمدة (2009-2016) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	التعدين والمقالع	نسبة المساهمة	الزراعة	نسبة المساهمة	الصناعة التحويلية	نسبة المساهمة
2009	124702847.9	68178391.5	54.67	4898773.2	3.93	2637792.9	2.12
2010	132687028.6	68852189.7	51.90	5560828.4	4.20	2805041.0	2.11
2011	142700217.0	74643906.6	52.31	6465656.3	4.53	2870485.9	2.01
2012	162587533.1	84271644.8	51.83	6019561.4	3.70	2930766.1	1.80
2013	174990175.0	86937214.7	49.68	7459173.9	4.26	2653458.2	1.52
2014	175335399.6	90523552.8	51.63	7309016.0	4.17	2064945.8	1.18
2015	182051372.6	101181972.5	55.58	4613210.7	2.53	1723531.5	0.95
2016	199476600.2	121294762.3	60.81	4598970.6	2.31	1659354.8	0.83

المصدر :- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، 2017،ص 510

* النسب من احتساب الباحثة

5- ارتفاع معدلات التضخم :-

شهد الاقتصاد العراقي خلال المدة التي تلت عام 2003 زيادة مضطردة في معدلات التضخم كنتيجة لتزايد عرض النقد والعملة في التداول والتحول الذي طرأ على هيكل الطلب المحلي الناجم عن تحسين الوضع المعيشي وتزايد الميل الحدي للاستهلاك وتعطل الانتاج المحلي وزيادة الاستيراد (15) والجدو (4) يبين لنا معدلات التضخم في العراق للسنوات (2005-2017) حيث شهدت معدلات التضخم ارتفاعا حادا خلال السنوات 2005-2007 ، وذلك نتيجة لتنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي الزمته برفع الدعم عن المشتقات النفطية والبطاقة التموينية وغيرها من الشروط بهدف حذف ديونه مما تسبب في ارتفاع مستوى الاسعار ، ولكن بعد عام 2007 اصبحت معدلات التضخم اكثر عقلانية نتيجة لاجراءات البنك المركزي في استهداف التضخم (16) .

ان استقرار الاسعار يسهم في زيادة التمو الاقتصادي وينتج ذلك من خلال خفض مستوى عدم اليقين الذي يحفز المستثمرين على زيادة الاستثمار ، كما انه يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للصادرات السلعية التي ينتج عنها زيادة الادخار وبالتالي الاموال القابلة للاقراض والاستثمار (17) وعلى العكس من ذلك حينما ترتفع الاسعار* نتيجة ارتفاع التكاليف يتأثر الاستثمار تأثيرا سلبيا فيتولد عنصرا طاردا له

الجدول (4) معدلات التضخم في العراق للسنوات (2005-2017)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم %	36.9	53.2	30.8	2.7	(2.8)	2.5	* -	5.4	2.0	2.2	1.4	0.5	0.2

المصدر :- - وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، عدة سنوات
-البنك المركزي ، تقرير السياسة النقدية ، 2013
* البيانات غير متوفرة

6-انخفاض سعر صرف العملة المحلية:-

يعد سعر الصرف واحد من العوامل المحددة لاسعار المعروض السلعي في الاسواق المحلية باعتباره العامل الذي يحول اسعار السلع المستوردة الى الاسعار بالعملة المحلية ، والجدول (5) يبين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي خلال المدة (2005-2017) فنلاحظ ان سعر صرف الدينار قد تميز بالثبات النسبي منذ سنة 2008 رغم انخفاض قيمته ، اما قبل هذه السنة فقد كانت اي قيمة الدينار اكثر انخفاضا ، والثبات النسبي المشار اليه يعود الى نجاح الجهات العراقية في اطلاق الارصدة العراقية في الخارج ورفع الحظر الاقتصادي وتدفق العملة الاجنبية لقاء النفط المصدر وزيادة حصيلة الاحتياطي العراقي من العملة الاجنبية (18) ، وفي هذا الصدد نذكر ايضا اجراءات البنك المركزي لبيع العملة الاجنبية بهدف رفع قيمة العملة المحلية من اجل خفض معدل التضخم من خلال تحقيق الوفرة النسبية من العملة الاجنبية(19).

الجدير بالذكر انه على الرغم من الثبات النسبي في سعر صرف الديتار العراقي مقابل الدولار خلال المدة انفة الذكر الا ان قيمته لاتزال ضعيفة الامر الذي ينتج عنه ارتفاع التكاليف بما فيها الاجور وتكاليف المستلزمات السلعية والخدمية خاصة المستوردة منها الداخلة في تصنيع السلع المحلية(20) . وبذلك قد يعد انخفاض سعر صرف الدينار احد العوامل المثبطة للاستثمار وبشكل اخص المحلي منه في المجالات الانتاجية .

الجدول (5) سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للمدة (2005- 2017)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2017
سعر الصرف ٪	1496	1467	1255	1193	1170	1170	1170	1166	1166	1188	1187	1190

المصدر :- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، عدة سنوات

المطلب الثاني :- قانون الاستثمار

يتميز قانون الاستثمار الجديد وتعديلاته لسنة 2015 بانه يمنح العديد من الامتيازات للمستثمر سواء كان محلي ام اجنبي، فبالاشارة الى المادتين 10 و 11 من القانون التي بموجبها يتمتع المستثمر العراقي والاجنبي بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات ويخضع للالتزامات المنصوص عليها في هذا القانون ، فعلى سبيل المثال يجوز للمستثمر امتلاك الاراضي والعقارات شريطة عدم تعارضها مع استعمالات التصميم الاساسي ويجوز لهم ابرام العقود مع الجهة القطاعية والهيئة مانحة الاجازة وغيرها ، كما يحق للمستثمر اخراج راس المال الذي ادخله الى العراق وعوائده وفق احكام القانون ومتطلبات البنك المركزي . اما المادة (15) فيتمتع المشروع الحاصل على اجازة الاستثمار وفقا لها بالاعفاء من الضرائب والرسوم لمدة عشر سنوات وقد

تصل الى خمسة وعشرون سنة اذا كانت مشاركة المستثمر العراقي اكثر من 50٪ ولا يشمل الاعفاء من الرسوم الجمركية . (21)

بالرغم من كل الامتيازات التي يمنحها القانون المذكور انفا والاعفاءات القانونية المحفزة للاستثمار الا انه يواجه جملة من المعوقات تتمثل بعدم الاستقرار الامني والسياسي وظاهرة الفساد الاداري والمالي الذي ينعكس على الاقتصاد ككل بضمنه ارتفاع تكاليف المشاريع الاستثمارية

المطلب الثالث :- التحديات التي تواجه السياسة الاستثمارية

يمكن تلخيص اهم التحديات التي يجب على راسمي السياسة الاستثمارية ان يضعوها امامهم وهي كالاتي :-

اولا :- التحديات السياسية

تعد التحديات السياسية الاكثر وضوحا من بين التحديات التي تواجه واضعي السياسة الاستثمارية ومن ابرزها سياسة المحاصصة التي افرزتها الديمقراطية التوافقية في العراق والتي على اثرها يتم تقسيم اجهزة الدولة بين القوى العراقية والكتل السياسية المتصارعة مما يسبب تعطيل التشريعات كما هو الحال في تعطيل اقرار الموازنة (22) ، فهذه التكتلات والائتلافات يضفى عليها صفة الطبقة المسيطرة على المجتمع ولصعوبة جمع مصالح تلك الكتل مع المصلحة الوطنية العليا لم يظهر اي اصلاح سياسي او اداري في البلد ، فالخلل القائم في بنية نظام المحاصصة ادى الى تعميق الازمة بدلا من حلحلتها(23) .

ان ضبابية الوضع السياسي القائم وصراعاته المستمرة من اجل كسب السلطة ومحاولة كسب رضا الاطراف الخارجية والاستفادة من دعمها تهدد الاقتصاد العراقي ، لذا يتوجب الضغط باتجاه ترسيخ الوعي السياسي والاقتصادي وكذلك الوعي الديمقراطي لاختيار شكل النظام الذي يؤسس لدولة ذات اقتصاد متين وطبيعة سياسية واضحة (24)

ثانيا :-التحديات الامنية

يعد استقرار الوضع الامني من اهم العوامل الجاذبة للاستثمار على المستويين المحلي والاجنبي ، اذ توجد علاقة طردية مابين الامن والاستثمار لان راس المال جبان يبحث عن المناطق الامنة (25) ولايزال التحدي الامني قائما في العراق مع استمرار الهجمات الارهابية التي وان خفت حدتها من الناحية الكمية لكنها لازالت مستمرة الامر الذي ينتج عنه عرقلة بناء دولة يسودها الامن والاستقرار(26)

ثالثا :- التحديات الاقتصادية

تتعدد التحديات الاقتصادية في العراق والتي تمثل عائقا امام واضعي السياسة الاستثمارية ، وتعد البطالة بين الشباب من اكبر التحديات التي تواجه الحكومة العراقية لكونها اعلى من المعدل العام ، فقد واصلت معدلات البطالة ارتفاعها في السنوات التي تلت سنة 2003 وهذا ما يبينه الجدول (6) حيث بلغت البطالة في سنة 2004 معدلا يقدر بـ (43.81٪) ، ورغم انخفاض هذا المعدل الى (22.7٪) سنة 2016 الا انه لايزال مرتفعا لذا يتوجب ان تكون معالجة مشكلة البطالة من اولويات البرامج والخطط الاستثمارية .

ومن التحديات التي لاتزال قائمة هو النمط البيروقراطي الذي يقوم عليه النظام المصرفي في العراق ، فهذا النظام قائم على مركزية التسيير ولابد من عصرنته لخدمة المجتمع من خلال توسيع قائمة المنتجات والخدمات وطرح منتجات جديدة وباسماء حديثة ، كما ان غياب هيئات التصنيف الائتماني عن النشاط المصرفي التي تقيم اداء الجهات المصدرة للاوراق المالية من شأنه ان يعيق فاعلية اتخاذ القرارات عند المستثمرين (27)

ولابد لنا ان نذكر معضلة الديون الخارجية التي لاتقل اهمية عن التحديات السابقة فقد شكلت عبئا على الاقتصاد العراقي ومعرقلا لجهود اعمار العراق فقد قدرت الامم المتحدة ديون العراق بحوالي (137) مليار دولار وقدرها صندوق النقد الدولي بحوالي (125) مليار دولار ، كما ان العراق ملزم بتسديد تعويضات بموجب قرار مجلس الامن الدولي (678) تقدر بـ (30٪) من عائدات نفطه وقد تم تخفيضها فيما بعد الى (25 ٪) ومن ثم (5 ٪) (28). وعليه تشكل هذه المديونية الضخمة عائقا حقيقيا وتحديا ثقيلا امام رسم السياسة الاستثمارية .

الجدول (6) معدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2016)

السنة	2004	2005	2006	2008	2011	2012	2014	2016
معدل البطالة ٪	43.8	29.6	30.3	30.0	18.0	21.8	20.1	22.7

المصدر :- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، عدة سنوات

رابعا :-التحديات الادارية

ان محاربة الفسادالاداري لا يقل اهمية عن التحديات المشار اليها انفا فقد يكون تقليص المدة الزمنية اللازمة للحصول على الموافقات الرسمية وتسجيل الاعمال التجارية وتبسيط الاجراءات الادارية وحصر المعلومات في اماكن محددة والاستعانة بالوسائل الالكترونية لانجاز المعاملات تساهم في تخفيض التكاليف وسرعة الانجاز (29) ، كما ان تداخل الاختصاصات والسلطات وتعدد مراكز اتخاذ القرار وكثرة الروتين وتعقد الاجراءات البيروقراطية تؤدي الى زيادة عدد الحلقات للحصول على الموافقات المطلوبة والى التراخي في تقويم الانحرافات وكشف المشكلات ومعالجتها (30) .

بلا شك ان الاجراءات البيروقراطية ستؤدي الى استفحال ظاهرة الفساد الاداري في العراق نتيجة الظروف السياسية غير المستقرة وعدم الشفافية ، ومن خلال الجدول (7) الذي يبين مدركات الفساد في العراق للمدة (2005-2015) نلاحظ ان درجة المؤشر تتراوح مابين (1.3- 2.2) وهي قريبة من الصفر** اي ان العراق يحتل مرتبة قريبة من المراتب النهائية في تسلسل مجموع دول العالم ففي سنة 2007 كان يحتل المرتبة 178 من مجموع 179 دولة خضعت للمؤشر المذكور انفا مما سينعكس سلبا على السياسة الاستثمارية.

الجدول (7) مؤشرات الفساد على المستوى العالمي وموقع العراق فيها للمدة (2005- 2015)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الدول المشتركة	194	163	179	180	180	178	183	176	177	174	167
تسلسل العراق	170	160	178	178	176	175	175	169	171	170	161
علامة مؤشر الفساد	2.2	1.9	1.5	1.3	1.5	1.5	1.8	1.8	1.9	1.9	1.5

المصدر :-ازهار حسن علي ، تحليل اثر الفساد على الاستثمار في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 101 ، المجلد 23 ، جامعة بغداد ، 2017 ، ص397

-تقارير منظمة الشفافية الدولية ، اضواء ومعالجات ، هيئة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد السادس ، 2015، ص 72

خامسا :-التحديات الاجتماعية

ان التحديات الاجتماعية لاتقل اهمية عن سابقاتها من التحديات خصوصا ان اي سياسة اقتصادية لايكتب لها النجاح في ظل ظروف اجتماعية –ثقافية متردية فقد ورث العراق حالة من التخلف في مختلف المجالات بما فيها المجال الثقافي والسياسي ، اذ سادت قيم ومعتقدات وافكار اسهمت في تكريس حالة التخلف ويعود ذلك لاسباب لعل اهمها طبيعة المجتمع العراقي الذي اتصف غالبيته بالقيم العصبية والقبلية والاحتكام الى الاعراف العشائرية وشيوع هذه القيم انتج ثقافة اللاوعي بالدولة (31) وبلا شك ان هذه الثقافة تمثل تحدي مهم يقف امام رسم اي سياسة اقتصادية .

المبحث الثاني

سبل تعزيز امكانات الجامعة لرسم السياسة الاستثمارية الملائمة للبرنامج الحكومي سنتناول في هذا المبحث عدة محاور من خلالها قد نصل الى مايمكن الجامعة من المساهمة في تحقيق الاهداف والطموحات التي يسعى البرنامج الحكومي الى تحقيقها

المطلب الاول :- متطلبات السياسة الاستثمارية وفقا لرؤية البرنامج الحكومي

بناءا على البرنامج الحكومي للاعوام 2018- 2022 يجب ان تستهدف السياسة الاستثمارية المنشودة القطاعات الحيوية التي تعتبر الشريان النابض للاقتصاد العراقي وفي مقدمة هذه القطاعات القطاع الزراعي لتحقيق الامن الغذائي واستخدام مخرجاته

من منتجات زراعية وحيوانية في القطاع الصناعي الذي يسهم احيائه في تشغيل الايدي العاملة وتقليل نسب البطالة والفقر من خلال تبني سياسة تشجيع الصناعة الوطنية وحماية المنتوج الوطني بمشاركة القطاع الخاص الذي سيكون له دور بارز في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، اضف الى ذلك ان السياسة الاستثمارية المشار اليها لابد ان تاخذ دورا فاعلا في تحسين البيئة الاستثمارية وتنويع الاقتصاد من خلال تنشيط كل القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع السياحة والنقل(32)

المطلب الثاني :- فرص الاستثمار المتاحة وفقا للاستثمار الحكومي

ان رسم السياسة الاستثمارية الذي ترمي اليه جهود الجامعة والذي يحقق طموحات البرنامج الحكومي في النمو الاقتصادي لابد له ان ينطلق من الفرص المتاحة للاستثمار التي اشار اليها البرنامج المذكور انفا ، فرؤى البرنامج المقترحة تعد بمثابة معالجات وحلول لمشاكل الاقتصاد العراقي ومن المناسب للسياسة الاستثمارية ان تتخذ من تلك الرؤى منطلقا لها كما تأخذ على عاتقها معالجة المشاكل الاقتصادية التي طرحها البرنامج وهي كالاتي :-(33)

1-معالجة البطالة من خلال انشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة خاصة وان البطالة تعد من اهم المشاكل الآنية في البلد ولها ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة لذا يتوجب التأسيس لمشروع تشغيل الشباب وتشجيعهم على تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة وتقديم تسهيلات مصرفية ميسرة بهدف الحد من البطالة والمساهمة في التنمية الشاملة

2- اعادة النظر بدراسة الجدوى الاقتصادية والفنية والاجتماعية التي تقدم من قبل الدوائر المختلفة للمشاريع المعدة ضمن الموازنة العامة للبلاد وجعلها دراسة حقيقية

3-حسم موضوع الاف المشاريع الاستثمارية المعطلة والمنفذة جزئيا والتي تتجاوز قيمتها ترليونات الدنانير،فتلك المشاريع لابد وان تأخذ حيزا مهما من السياسة الاستثمارية المطلوبة لتحقيق التنمية الشاملة

4-فتح الباب للاستثمار الخارجي في مجال الصناعات التحويلية والصناعات الثقيلة واستقدام الماركات العالمية لتصنع منتجاتها جزئيا او كليا في العراق

5-توحيد شروط وامتيازات مديرية التنمية الصناعية وقانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 وتطويرها وتسهيلها لصالح المستثمر المنتج الذي يوفر صناعة عراقية وتحقيق شعار (صنع في العراق)

6-ان تهتم السياسة الاستثمارية بالصناعة العسكرية وتحديد القدرة الانتاجية وفقا لمتطلبات القوات المسلحة في العراق وتقديم الدعم اللازم لجعل منتجاتها بنفس دقة و كفاءة مثيلاتها

7-عرض المنشات المتوقفة والخاسرة للاستثمار او البيع للمواطنين العراقيين وتحويلها الى شركات مساهمة وتحقيق سعات انتاجية تحدد حسب حاجة السوق المحلية كمرحلة اولى والتصدير كمرحلة ثانية .

المطلب الثالث :- اليات الجامعة للمساهمة في رسم السياسة الاستثمارية

اولا :- البحوث العلمية

تعد الجامعات من المؤسسات المستقرة نوعا ما والمعتادة على التخطيط من اجل تكوين رؤى طويلة الاجل اضافة لذلك فهي تمتلك البحوث بمستويات متعددة مثل اطاريح ورسائل الدكتوراة والماجستير والبحوث العلمية لاساتذة الجامعات والباحثين وطلبة الدراسات الاولية وقد تكون هذه البحوث نظرية او تطبيقية وكلها تميل للافكار الجديدة ، كما ان للجامعة دورا مفصليا في مجال التطوير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وهي تعمل باستمرار لتجعل المعارف

والعلوم متاحة للجميع وتشارك المجتمع بها وتنشرها في سبيل انتاج معارف جديدة وينبغي عليها دعم الباحثين في الاجراءات التي تهدف الى اعطاء قيمة لنتائج ابحاثهم خارج وسطهم الاكاديمي ، خاصة اذا كانت تقدم ابتكارات تساعد على تحسين الانتاجية وتعزيز القدرة التنافسية وتوسيع نطاق الاسواق وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي تقوية ودعم النمو الاقتصادي.(34)

ثانيا :-التعليم المستمر

يعد هذا المجال الاكثر شيوعا لمفهوم خدمة المجتمع التي تقدمها الجامعة للمجتمع كما ان هذا المجال له دور مهم في تعزيز العلاقة بين الجامعة والمجتمع ولاهمية هذا المجال انشأت عدد من الجامعات مراكز وادارات خاصة للتعليم المستمر تأخذ على عاتقها مسؤولية تعليم وتدريب الافراد او الهيئات او المؤسسات ويمكن تصنيف الدورات التي تقدمها خدمة التعليم المستمر في الجامعة الى مايأتي:-(35)

1-دورات وبرامج مهنية متخصصة

2-دورات فنية للعمال المهرة والفنيين

3-دورات عامة لخدمة المجتمع

ثالثا:- الاستشارات والدراسات

ان قيام الجامعة بتقديم الاستشارات والدراسات تعد قفزة نوعية في مجال التحديث والتطوير للمؤسسات العامة والخاصة كالاستشارات العلمية والادارية والفنية وغيرها ، وتقدم هذه الاستشارات عن طريق اساتذة الجامعات ومختبراتها ومعاملها . ولابد من اتاحة الفرصة للاساتذة للعمل كمستشارين او باحثين او اداريين في المؤسسات العامة او حتى الخاصة ، فمثلا نلاحظ امكانية كلية الاقتصاد على تقديم الدراسات والاستشارات في مجال دراسة الجدوى للمشاريع الاقتصادي وكذلك باقي الكليات العلمية والمهنية والانسانية تقدم الاستشارات كل في مجال اختصاصه(36).

رابعا :-المؤتمرات والندوات والمحاضرات واللقاءات العلمية

يتطلب ذلك وجود كوادر متخصصة من الهيئة التدريسية في شتى المجالات حتى تستطيع ان تنظم وتشارك في مثل تلك الفعاليات داخل وخارج الجامعة ، كما ان المشاركة في هذه الفعاليات من قبل الاساتذة والمختصين تكون سببا في تنمية معارفهم وفرصة لتبادل الخبرات في جوانب ومواضيع متعددة كالجوانب الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية(37)

المطلب الرابع :-المعوقات التي تحد من مساهمة الجامعات في تطوير السياسة الاستثمارية

يتعرض عمل الجامعات كمساهم في وضع اورسم السياسة الاستثمارية الى مجموعة من المعوقات يمكن ان نذكر منها مايأتي :-

اولا :-التمويل

يعد الانفاق على منظومة البحث والتطوير من المؤشرات الاساسية التي تدل على سعي البلدان المختلفة للتوجه صوب اقتصاد المعرفة ، وفي معظم البلدان النامية تعاني مشاريع البحث العلمي من ضعف التمويل ،فعلى سبيل المثال لايتجاوز الانفاق على البحث العلمي في البلدان الاسلامية (0.3 %) بينما البلدان المتقدمة تنفق مانسبته (3- 4 %) من اجمالي الناتج القومي (38) ولقد ادى قلة الانفاق على البحث العلمي الى ركود حركة الثقافة لقلة النشروالذي تكمن اهميته في تنشيط وتطوير حركةالبحث العلمي (39) ويمكن ا0ن نلاحظ مدى انخفاض الانفاق على البحث والتطوير نسبة الى الانفاق على التعليم العالي من خلال الجدول (8)، فلم تتجاوز نسبة الانفاق على البحث والتطوير (2.7%) وهي اعلى نسبة خلال السنوات 2005-2014.ويعود ذلك لانخفاض قيمة الانفاق على التعليم العالي وبذلك ارتفعت النسبة المذكورة انفا ، كما ان نسب الانفاق على البحث والتطوير شهدت انخفاضا ملحوظا مع تقدم السنوات المشار اليها .

ان ضعف التمويل يضاف له عدم الاستقرار السياسي نتج عنه انخفاض عدد البحوث المنجزة وهذا مانلاحظه من الجدول (9) الذي يبين عدد البحوث المنجزة في الجامعات العراقية ونسبتها الى عدد الاساتذة الجامعيين فلم تتجاوز حصة الاستاذ من البحوث المنجزة (43,39%) وذلك في السنة الدراسية 2010-2011 وهي اعلى نسبة.

وبخصوص البحوث المنشورة في قواعد البيانات العالمية بوصفها مؤشرا من مؤشرات تطور البحث العلمي يشير تقرير اليونسكو الى ان عددا كبيرا من الباحثين العراقيين يرجعون سبب السبات البحثي في العراق الى انعدام البنى البحثية الارتكازية وغياب مراكز االبحوث المتخصصة , فضلا عن عدم استقلالية الجامعات والمراكز االبحثية وغياب الاستراتيجية الواضحة للتطوير

والانتاج المعرفي . اما غياب البنية الارتكازية فيعود بصورة رئيسية الى افتقار الموازنات العراقية المختلفة الى بند يخصص ميزانية ثابتة وواضحة للبحث العلمي في العراق , اذ يضطر كثير من الباحثين الى تمويل بحوثهم من اموالهم الشخصية مما يؤثر على ادامة البحث العلمي وجودته(40) والجدول (10)يبين عدد البحوث المنشورة في قاعدة البيانات المنشورة (Scopus) للسنوات 2017-1980

الجدول (8) نسبة الانفاق على البحث والتطوير الى الانفاق على التعليم العالي للسنوات (2005 – 2014)

السنة	الانفاق على التعليم العالي (مليون دينار)	الانفاق على البحث والتطوير(مليون دينار)	نسبة الانفاق على البحث والتطوير الى الانفاق على التعليم العالي %
2005	118356	1167.2	0.9
2006	51029	1425.4	2.7
2007	82354	1639.8	1.9
2008	111191	1577.3	1.4
2009	131661	1339.9	1.0
2010	202561	1782.7	0.8
2011	348535	2067.5	0.5
2012	697243	2255.6	0.3
2013	664910	2443.7	0.3
2014	609670	2631.8	0.4

المصدر :- محمد نعمةمحمد الزبيدي ، الذكاء الاقتصادي مشروع عراقي مقترح وامكانية مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي ، رسالة دكتوراة غير منشورة ،جامعة القادسية ، 2017، ص 115

الجدول (9) عدد البحوث المنجزة في الجامعات العراقية ونسبتها الى عدد الاساتذة الجامعيين للمدة (2004 – 2013)

السنة الدراسية	عدد البحوث المنجزة	عدد الاساتذة	نسبةعدد البحوث للاساتذة% ***
2005-2004	6359	21046	30.2
2006-2005	9222	24459	37.70
2007-2006	7420	29109	25.50
2008-2007	7103	30109	23.60
2009-2008	8666	31981	27.10
2010-2009	9322	34016	27.40
*2011-2010	9164	21121	43.39
*2012-2011	7342	37404	19.63
**2013-2012	3588	39445	9.1

المصدر :-

- تغريد حسين محمد ، الانفاق على البحث والتطوير مدخلا معاصرا للتنمية الاقتصادية في العراق في ضوء تجارب مختارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة القادسية ، 2016، ص122

*د. بتول مطر عبادي و تغريد حسين محمد ، رؤية استشراقية لمستقبل البحث والتطوير في العراق التحديات – البدائل المطروحة , متاح على شبكة الانترنت على الرابط qu.edu.iq/repository/wp-content/uploads/2017

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة , قسم الاحصاء , ارقام وحقائق وانجازات 2011-2013 Y%20Achivement%20details2014.pdf

***من احتساب الباحثة

الجدول (10) البحوث المنشورة في قاعدة البيانات العالمية (Scopus) للسنوات 1980-2017

السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016	2017
عددالبحوث المنشورة	200	231	307	96	98	193	821	2125	3028	3365

المصدر:-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , دائرة البحث والتطوير , متاح على شبكة الانترنت على الرابط التالي www.rdd.edu.iq

ثانيا :- اهداف الدورات التدريبية

لايحقق التدريب اهدافه الا اذا تم بصورة مخططة ومدروسة ، وتخطيط التدريب يبدأ بتحديد الاحتياجات التدريبية من خلال تشخيص المشكلات الحقيقية في مختلف مجالات التنمية وان فشل ونجاح الدورة التدريبية او ورشة العمل انها تكون

متلائمة مع احتياجات التطور الاقتصادي ، فعلى سبيل المثال لا الحصر نلاحظ ان مراكز التعليم المستمر في جامعات عراقية مختارة تقيم سنويا ورش عمل ودورات تدريبية بمواضيع محدودة فمواضيع رسم السياسات والتخطيط تكاد تكون معدومة والجدول (11) يبين لنا اعداد الدورات التدريبية وورش العمل بحسب انواعها في عدد من الجامعات للمدة (2018-2019)،ومن خلاله نلاحظ ان نسبة الدورات والورش عن المواضيع الاقتصادية لم تشكل سوى نسبة (0,55%) (41).

يمكن القول ان الدورات التدريبية التي تقيمها الجامعات هدفها الرئيسي تطوير الموارد البشرية سواء كان ضمن الكادر الوظيفي او خارجه ولكن في نفس الوقت تريد تحقيق هدفا ماديا مما يدفعها الى عقد دورات يرغب بها الافراد بشكل عام كدورات برامجيات الحاسوب التي يستفاد منها في سوق العمل .

الجدول (11) اعداد ونسب الدورات التدريبية وورش العمل في جامعات عراقية مختارة للمدة (2018-2019)

نوع الدورة او ورشة العمل	عددها	نسبتها %
دورات المواضيع الادارية	559	38,77
دورات في البرامجيات	352	24,41
دورات وورش في اللغة العربية والانكليزية	152	10,54
دورات وورش علمية	207	14,36
دورات قانونية	34	2,36
دورات محاسبية ومالية	68	4,71
دورات وورش اجتماعية وثقافية	62	4,30
دورات وورش في مواضيع اقتصادية مختلفة	8	0,55
المجموع	1442	100

المصدر :- اعداد الباحثة اعتمادا على دليل الدورات التدريبية للعام 2018-2019 ، مركز التعليم المستمر ،جامعات بغداد , المستنصرية , النهرين , الانبار , كربلاء

الاستنتاجات والتوصيات

اولا :-الاستنتاجات

1-رغم توفر العديد من النقاط الايجابية والجاذبة في بيئة العراق الاستثمارية مثل حجم ونوعية السكان ووفرة الموارد الطبيعية الا انه تبقى بيئة طاردة للاستثمار لتغلب العوامل السلبية على العوامل الايجابية فيه مثل ضعف البنية التحتية وقطاع الخدمات وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض سعر صرف العملة المحلية

2- بالرغم من كل الامتيازات التي يمنحها قانون الاستثمار وتعديلاته والاعفاءات القانونية المحفزة للاستثمار الا انه يواجه جملة من المعوقات تتمثل بعدم الاستقرار الامني والسياسي وظاهرة الفساد الاداري والمالي الذي ينعكس على الاقتصاد ككل بضمنه ارتفاع تكاليف المشاريع الاستثمارية ،فادى ذلك الى انخفاض جدوى القانون المذكور.

3- ان ضبابية الوضع السياسي في العراق والصراعات المستمرة من اجل كسب السلطة ومحاولة كسب رضا الاطراف الخارجية والاستفادة من دعمها افرزت وضعا كارثيا يهدد الاقتصاد العراقي ، ومع استمرار الهجمات الارهابية التي وان خفت حدتها من الناحية الكمية لكنها لازالت مستمرة فان الوضع الامني يبقى غير مستقرالامر الذي ينتج عنه عرقلة بناء دولة يسودها الامن والاستقرار.

4-تعدد التحديات امام مخططي وواضعي السياسة الاستثمارية مما يجعل مهمتهم اكثر صعوبة ،فعليهم اي واضعي السياسة الاستثمارية ان يراعوا معالجة عدة امور اهمها بطالة الشباب والنمط البيروقراطي الذي يقوم عليه النظام المصرفي في العراق، الذي من شأنه ان يعيق فاعلية اتخاذ القرارات عند المستثمرين ،كما ان معضلة الديون الخارجية التي لازالت تمثل عبئا ثقيلا على الاقتصاد ومعرقلا لجهود الاعمار كل هذه التحديات تجعل المشهد اكثر تعقيدا امام السياسة الاستثمارية

5- ان استفحال ظاهرة الفساد الاداري نتيجة تداخل الاختصاصات والسلطات وتعدد مراكز اتخاذ القرار وكثرة الروتين وتعقد الاجراءات البيروقراطية تؤدي الى عزوف المستثمرين خاصة الاجانب منهم عن الاستثمار فزيادة عدد الحلقات للحصول على الموافقات المطلوبة يجعل من الاستثمار اكثر تعقيدا .

6-ان السياسة الاستثمارية لايكتب لها النجاح في ظل ظروف اجتماعية –ثقافية متردية فقد ورث العراق حالة من التخلف في مختلف المجالات بما فيها المجال الثقافي والسياسي ، فالقيم والمعتقدات والافكار السائدة اسهمت في فشل السياسة الاستثمارية الى حد ما

7-ان السياسة الاستثماريةلابد ان تاخذ دورا فاعلا في تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تبني سياسة تشجيع الصناعة الوطنية وحماية المنتوج الوطني بمشاركة القطاع الخاص الذي سيكون له دور بارز في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال عدة امور منها عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتنشيطكل القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع السياحة .

8-ان رؤى البرنامج المقترحة تعد بمثابة معالجات وحلول لمشاكل الاقتصاد العراقي ومن المناسب للسياسة الاستثمارية التي تتبناها الجامعة ان تحقق طموحات البرنامج الحكومي في النمو الاقتصادي وان تنطلق من الفرص المتاحة للاستثمار التي اشار اليها البرنامج .

9-يتبنى البرنامج الحكومي معالجة المشاكل الاقتصادية بل انه جعلها منطلقا له كمعالجة البطالة من خلال انشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة وتقديم تسهيلات مصرفية ميسرة وحسم موضوع المشاريع الاستثمارية المعطلة والمنفذة جزئيا وتحويل المنشات المعطلة كليا اوجزئيا الى المساهمة او الاستثمار

10- تعد الجامعات من المؤسسات المستقرة نوعا ما والمعتادة على التخطيط من اجل تكوين رؤى طويلة الاجل ولكي تؤدي دورها بشكل صحيح لديها الياتها المعروفة كالبحوث العلمية والدورات التدريبية وورش العمل والمؤتمرات والندوات ومكاتبها الاستشارية

11-شهدت نسبة الانفاق على البحث والتطوير انخفاضا ملحوظا نتيجة ضعف التمويل يضاف له عدم الاستقرار السياسي ذلك ادى الى انخفاض عدد البحوث المنجزة وقلة تنوع الدورات التدريبية التي تقيمها الجامعة

ثانيا :- التوصيات

1- عند رسم السياسة الاستثمارية لابد ان يتم تغطية كافة مجالات المجتمع العراقي الاقتصادية والسياسية والامنية والادارية والاجتماعية لكي تحقق اهدافها في التنمية الشاملة

2-يجب على الاحزاب والكتل السياسية التنازل عن المكتسبات السياسية والضغط باتجاه ترسيخ الوعي السياسي والاقتصادي وكذلك الوعي الديمقراطي لاختيار شكل النظام الذي يؤسس لدولة ذات اقتصاد متين وطبيعة سياسية واضحة وتشجيع الاستثمار بشكل حقيقي وراس المال الاجنبي وتذليل الصعوبات والمعرقلات امام الاستثمار المحلي والاجنبي

3-تعزيز الرقابة لكل المستويات الادارية في الدولة لتحقيق متطلبات الحكم الرشيد الذي يجنب الدولة هدر المال العام وتحقيق المنفعة القصوى من الانفاق خاصة الاستثماري

4-توفير الموارد المالية اللازمة للبحث والتطوير وتشجيع الباحثين على الخوض في مجالات الاقتصاد الوطني والمساهمة في اقتراح واعداد الخطط والسياسات الاقتصادية ونخص منها الاستثمارية بهدف النهوض بواقع القطاعات الاقتصادية المختلفة

5-دعوة الباحثين والمتخصصين في المجال الاقتصادي في الجامعات الحكومية والاهلية للاطلاع والمساهمة في تقديم الاستشارات اللازمة في تطوير وتنمية الاقتصاد وعدم جعل هذا الامر حكرا على فئة معينة من الاساتذة والباحثين بل اتاحة الفرصة لعدد اكبر من اساتذة الجامعات المختصين للعمل كمستشارين وباحثين في المؤسسات العامة والخاصة لتنويع الرؤى والافكار التي قد تدعم عملية التنمية

6- يقوم القسم العلمي في الكلية بوضع خطةعمل وبرنامج لدعم البحث العلمي بحيث تصبح احدى مهمات القسم الرئيسية وذلك للنهوض بواقع البحث العلمي خاصة البحوث المتعلقة بالاقتصاد الوطني والتي بالامكان ربط نتائجها بالتنمية ومعالجة المشاكل المختلفة .

7-بناء وتطوير مؤسسات تهتم بالنشر العلمي وتقديم الدعم المادي والمعنوي اللازم لها وتشجيع الباحثيين على النشر وتقليل العراقيل وفتح المجال الواسع امام نشر البحوث العلمية وعدم السماح للمحسوبيات بالتدخل في هذا المجال والاهتمام بالبحوث الاقتصادية ودعمها والترويج لها لتصل الى اكبر عدد من المهتمين بهذا المجال.

المصادر

1- The OEDC framework for investment policy transparency (pdf) http://www.oecd.org/inveestment/tookit/policy/areas

2- فاضل محمد العبيدي , البيئة الاستثمارية , مكتبة المجتمع العربي ,عمان, 2012, ص57

3- نفس المصدر السابق ,ص60

4- OAPEC, Annual statistical report , 2011 , p8,10

5- هيثم عبد اللة سلمان واخرون , دور دول اوبك الخليجية في سوق النفط العالمية وامكاناتها مع اشارة الى النفط العراقي (النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الامريكي ,(رؤية مستقبلية -,الطبعة الاولى , مركز العراق للدراسات , بغداد, 2007 , ص142 - رحيق حكمت ناصر , فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي (دراسة تحليلية) ,رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية , كلية الادارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية , 2013 , ص 114

6- OAPEC , Annal statistical report , p14 ,16

7- الشركة العامة للمسح الجيولوجي والتعدين www.geosurviraq.com/ar/pa.html

8- جاسم محمد الذهبي , الفساد الاداري في العراق التكلفة الاقتصادية والاجتماعية , مجلة الاصلاح الاقتصادي , مركز المشروعات الدولية –غرفة التجارة الامريكية , العدد13 , 2006, ص13

9- انظر... كمال البصري , ابرز مضامين قانون الاستثمار , مجلة العراق للاصلاح الاقتصادي , المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي , العدد السادس , 2006 , ص11

10- دالية عمر نظمي , بيئة الاستثمار الملائمة لقطاع الاعمال ومتطلبات دعم النشاط الخاص في العراق , رسالة ماجستير بالعلوم الاقتصادية غير منشورة , جامعة بغداد , 2013 , ص111

11- جاسم محمد الذهبي , نفس المصدر السابق , ص213

12- احمد عمر الراوي , دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003, دارالدكتورللعلوم, بغداد ,2009 , ص 37

13- يحيى غني النجار ورياض جواد كاظم , واقع الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها (رؤية مستقبلية) , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد الخمسون , كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , 2017 , ص23

14- كامل علاوي كاظم و اسعد رحيم شاكر ، العلاقة السببية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق (1980-2013)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد40،المجلد 13، جامعة الكوفة ، 2016، ص 17

15- رحيم حسوني زيارة و مرتضى هادي جندي ، تقلبات اسعار النفط الخام العالمية واثرها على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق . دراسة قياسية للمدة 1988-2015 ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 105 ، المجلد 24 ، جامعة بغداد ، 2018 ، ص 435

16- جواد كاظم البكري و بشار سعدي عبد اسود ، العلاقة التبادلية بين عرض النقد والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2014 باستخدام سببية جرانجر ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، العدد 4 ، المجلد 9 ، جامعة بابل ، 2017 ، ص145

17- احمد خليل الحسيني و علاء سعدون هاتف ، تقييم تجربة استهداف التضخم في العراق دراسة قياسية للمدة (2000-2015) ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، العدد 2 ، المجلد 10 ، جامعة بابل ، 2018 ، ص 184

* التضخم في العراق خلال السنوات الممتدة الى ما بعد 2003 ليس تضخما ناتجا عن ارتفاع الطلب وحسب بل تعددت اسبابه واهمها ارتفاع التكاليف وهذا النوع من التضخم يؤثر سلبيا على الاستثمار

18- سهام كامل محمد ، دراسة اقتصادية تحليلية للارقام القياسية لاسعار السلع الاستهلاكية في العراق للمدة 2000- 2008 ، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ،العدد 2 ، المجلد 1 ، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك ، جامعة بغداد ، 2009 ،ص 78

19- سونيا ارزروني وارتان ، اثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1995- 2013 ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، العدد 4 ، المجلد 8 ، جامعة بابل ، 2016 ، ص 76

20- سهام كامل محمد ، نفس المصدر السابق ، ص 79

21- لمزيد من التفاصيل انظر -الهيئة الوطنية للاستثمار ، قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل بالقانون رقم 2 لسنة 2010 والقانون رقم 50 لسنة 2015
-صلاح عامرابو هونة البديري ، تقييم قانون الاستثمار الجديد رقم 13 لسنة 2006 دراسة مقارنة ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، العدد 1، مجلد2 ،2010، ص 153

22- انظر :- وسام حسين علي العيثاوي ، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 ، الطبعة الاولى ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية ، برلين ، المانيا ، 2018 ، ص 137

23- باسم المنذري ، طبيعة وبنية النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 ، الحوار المتمدنwww.m.ahewar.org

24- نفس المصدر السابق

25- فاضل محمد العبيدي ، مصدر سابق ، ص104

26- وسام حسين علي العيثاوي ،مصدر سابق ، ص144

27- حسن كريم حمزة ، الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 32 ، المجلد التاسع ، السنة الحادية عشرة ، جامعة الكوفة، 2015 ، ص 73

28- لمزيد من التفاصيل انظر - اديب قاسم شندي ، انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وتداعياته على الاقتصاد العراقي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوفة ، ص 11 ، من الموقع الالكتروني Iasj>https://www.iasj.net
- قصي الجابري و عمار مجيد كاظم ، التحديات الداخلية لعملية الاستثمار في العراق للمدة 2003-2011 ، بحث مشارك في المؤتمرالعلمي الحادي عشر لكلية الادارة والاقتصاد –الجامعةالمستنصرية ، ص18، من الموقع الالكتروني Media,https://kantakji.com

29- فاضل محمد العبيدي ، مصدر سابق ، ص 105

30- وسام حسين علي العيثاوي ، مصدر سابق ، ص149

**يحدد مقياس مؤشر مدركات الفساد درجة (0-10) حيث تمثل درجة (10) اعلى نزاهة في الدول ودرجة(0) الاكثر فسادا اي ترتيب الدول يكون من الاقل فسادا الى الاكثر فسادا

31- انظر :- وسام حسين علي العيثاوي ، نفس المصدر السابق ، ص 158

32- انظر المنهاج الوزاري 2018 – 2022

33- نفس المصدر السابق ، ص ص 24-25

34- انظر في ذلك :- نادية براهيمي ،دور الجامعة في تحقيق التنميةالبشرية المستدامة –دراسة حالة الجزائر –اطروحة دكتوراة في علوم التسيير ، جامعة محمد بو ضياف ، الجزائر ، 2017-2018 ، ص73

35- شرف اخمد الشهاري و زيد علي الغيلي ، دور التعليم العالي في خدمة المجتمع في الجمهورية اليمنية ، مجلة الاندلس للعلوم الاجتماعية والتطبيقية ، العددالعاشر ، المجلد الخامس ، جامعة الاندلس للعلوم التقنية ، 2013 ،ص446

36- انظر في ذلك -نفس المصدر السابق ، ص 448
-سعيد التل واخرون ، قواعد التدريس في الجامعة ، الطبعة الاولى ، دار الفكر ، عمان ، 1997، ص574

37- انظر :- شرف احمد الشهاري و زيد علي الغيلي ، نفس المصدر السابق ،ص 442

38- نفس المصدر السابق ، ص 445

39- احسان علي هلول، واقع النشر العلمي في جامعة بابل دراسة تقويمية ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، العدد الثاني ،جامعة بابل،كانون الاول ، 2011، ص ص 150-151

40- علي محمد باقر البهادلي , البحث العلمي في العراق : الواقع ومقترحات التطوير , مركز البيان للدراسات والتخطيط , 2018,ص4

41- انظر في ذلك دليل الدورات التدريبية للعام 2018-2019 ، مركز التعليم المستمر ،جامعات بغداد , المستنصرية , النهرين , الانبار , كربلاء